عقد اجتماعين أسبوعياً لاستعجال نظر المقترحات المحالة

«التشريعية»: انتخاب خالد الشطي رئيسًا للجنة وتزكية خليل عبدالله مقررًا

انتخب اعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس النائب خالد الشطي رئيسًا للجنة فيما تم تزكية النائب د.خليل ابل مقررًا للجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع اللجنة كان لاختيار الرئيس والمقرر.

وأوضح عبدالله انه تم عرض طلب ترشح الرئاسة وتقدم النائبان محمد الدلال وخالد الشطي بالترشح لهذا المنصب وتم عمل انتخابات سرية لاختيار الرئيس حيث حصل الشطي على أربعة أصوات من أصل ستة.

وأضاف أن اللجنة انتقلت بعد ذلك إلى بند اختيار المقرر وتمت دعوة النواب لهذا المنصب إلا انه لم يتقدم أحد، لافتًا إلى أنه تقدم شخصيًا للمنصب وحصل على التزكية.

وبين عبدالله أن اللجنة قررت الاجتماع يومي الاثنين والثلاثاء من كل أسبوع للاستعجال في النظر بالمقترحات المقدمة من النواب لإحالتها إلى اللجان المختصة.

ومن جهته قال عضو اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح مماثل إن اختيار رئيس اللجنة أتى تفعيلا لكتاب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بشأن ضرورة اختيار رئيس ومقرر اللجنة التشريعية.

وأشار إلى أن اللجنة اجتمعت بحضور ستة أعضاء هم النواب: محمد الدلال وخالد الشطي ود.عادل الدمخي وأحمد الفضل ود.خليل عبدالله أبل وخليل الصالح وغياب النائب محمد هايف.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

قبل استكمال مدة التملك

السويط يقترح تسجيل العقار الحكومي باسم الزوج أو الزوجة حال وفاة أحدهما

أعلن النائب ثامر السويط عن تقديمه اقتراحاً بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية.

وجاءت مواد المقترح كالتالي:

المادة الأولى:يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في المشار إليه النص الآتي:

«عند وفاة أي من الزوجين الكويتيين قبل استكمال المدة المقررة لتملك العقار الحكومي يسجل العقار باسم الزوج الآخر وتكون الوثيقة مصحوبة بتقرير رهن عقاري متى استمر قسط التمليك أو القرض قائما بعد تاريخ الإصدار ووفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة إدارة المؤسسة».

المادة الثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:تأكيداً على المساواة التي حرص الدستور الكويتي على تحقيقها بالنسبة إلى جميع المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية، إذا نصت المادة (9) منه على أن: «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ».ولما كانت الرعاية السكنية التي كفلها القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه منصفة وشاملة لجميع أفراد المجتمع، باستثناء فئة صغيرة لم تنلها الرعاية السكنية الموسعة التي تضمنها هذا القانون وهي فئة الأرامل ذكوراً وإناثاً الذين منحوا الرعاية السكنية ثم توفي أحد الزوجين وبقي الآخر على قيد الحياة، ومن العدل أن يسجل السكن الحكومي باسم هذا الأخير الذي أغفل المشرع في القانون المشار إليه مواجهة حالته بشمولها بالرعاية السكنية التي كفلها للآخرين.لذا بات من الضروري إعادة النظر في الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه ومراعاة ما قد يترتب عليه من مشكلات بشأن الإجراءات عند وفاة الزوج واستمرار الزوجة في مسكن الزوجية سواء كان لديها أولاد أم لا، ومن أجل ذلك أعد هذا الاقتراح حتى تأخذ الرعاية السكنية مجراها العادل ويتم تطبيقه على الوجه الأمثل.

ثامر السويط

طالب وزير الصحة بكشف حالات العلاج المرسلة إلى المملكة المتحدة

السبيعي يسأل وزير المالية عن شروط وضوابط «التأمينات الاجتماعية» في المعاشات التقاعدية

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف قال في مقدمته:

نصت المادة «42» من القانون رقم «8» لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه: «استثناء من أحكام قانون التامينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشا تقاعديا يعادل «100%» من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش «20» سنة للذكور و«15» سنة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة، وذلك وفقا للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التامينات الاجتماعية، لذا يرجى إفادتي بالآتي:- ما الشروط والضوابط التي وضعتها المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بالاتفاق مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة حول المعاشات التقاعدية؟

من جانب آخر وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود طالب فيه إفادته وتزويده بكشف تفصيلي بحالات العلاج التي أرسلت إلى المكتب الصحي في المملكة المتحدة منذ تاريخ 1 يناير 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان تفصيلي للحالة المرضية للمريض وتاريخ بدء علاج كل حالة وتاريخ انتهاء فترة العلاج كل على حدة، مع تزويده بنسخة من قرار اللجنة التي قررت الابتعاث للعلاج بالخارج في كل حالة، وذلك كله من دون ذكر أي أسماء.

السبيعي الحميدي

الدلال يطالب بالكشف عن أعداد الكويتيين العاملين في شركات القطاع النفطي

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي قال في مقدمته: الكويت دولة نفطية ويعد النفط ومصادر الطاقة الأخرى المورد الرئيس بعد الله في دعم ميزانية الدولة كما أن القطاع النفطي من القطاعات الكبيرة على مستوى الأداء والفاعلية والتوظيف ، ونظرا لأهمية هذا القطاع ما يستوجب معه أن يكون لتوظيف المواطنين أولوية ، وقد لوحظ أخيرا عدم قيام شركات القطاع النفطي بالموافقة على المتقدمين للعمل في القطاع النفطي من المواطنين من خريجي التخصصات (هندسة البترول - هندسة الكيميائية) سواء تخرجوا من جامعة الكويت أو من غيرها من الجامعات داخل وخارج الكويت وقد أدى هذا الأمر إلى تنامي ظاهرة عدم توظيف الكويتيين من تلك التخصصات في أجهزة الدولة الأخرى نظرا لطبيعة هذه التخصصات وهو ما يعد مشكلة كبيرة لخريجي تخصصات هندسة البترول و الهندسة الكيميائية من المواطنين وانعكاس ذلك السلبي على الخريجين وأهاليهم.وطالب تزويده وإفادته بالتالي :-1 يرجى تزويدي بأعداد الكويتيين العاملين في شركات القطاع النفطي كل شركة على حدة ممن يحملون شهادات تخصص هندسة البترول - الهندسة الكيميائية من العاملين حاليا في تلك الشركات كما يرجى تزويدي بأعداد العاملين في كل شركة من شركات القطاع النفطي والذين يحملون شهادات (هندسة البترول - الهندسة الكيميائية) من الوافدين وتحديد نسبة الوافدين من الكويتيين في كل شركة من شركات القطاع.

محمد الدلال

وجه سؤالا آخر للعفاسي عن عدد القوانين المعمول بها حاليًا في البلاد

عيسى الكندري يسأل وزير الصحة عن إجراءات تحديث أساليب العمل بما يواكب العصر

عيسي الكندري

وجه النائب عيسى الكندري سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود الصباح، قال في مقدمته:

استهل دستور البلاد في الباب الثاني منه باستعراض المقومات الأساسية للمجتمع، فتحدث عن مبادئ العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وعن الأسرة والدين والأخلاق ورعاية النشء وحب الوطن.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

-1ما إجراءات وزارة الصحة والجهات التابعة لكم نحو تفعيل هذه النصوص وتطوير وتحديث أساليب عملها بما يواكب العصر عن طريق الأخذ بأحدث المستجدات المتقدمة حتى تتبوأ الكويت المكانة اللائقة بها، ولكي نغرس في نفوس النشء والشباب روح المواطنة كونهم عدة الحاضر، وحملة لواء المسؤولية في المستقبل؟

-2ما الخطة الآنية والمستقبلية للوزارة والجهات التابعة لكم لإحداث نقلة نوعية غير تقليدية لأداء العمل على أكمل وجه؟

على صعيد متصل وجه الكندري سؤالا آخر إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، قال في مقدمته: تذخر المنظومة التشريعية السارية في البلاد بعدد كبير من القوانين والمراسيم بقوانين التي تضبط إيقاع العمل في جميع الميادين، الأمر الذي يصعب معه على الباحث والمشتغلين بالقانون الإلمام بها وفق آخر التعديلات التي طرأت على بعضها.

ورغبة في إعلان الدعوة إلى إصدار موسوعة جامعة شاملة لجميع هذه التشريعات مع ضرورة تحديثها بحيث تلاحق حركة التشريع في البلاد، الأمر الذي يتطلب معرفة عدد هذه التشريعات على وجه الدقة.

وطالب بإفادته بعدد القوانين والمراسيم بقوانين المعمول بها حاليًا في البلاد وفق آخر التعديلات؟ وما موضوع وتاريخ صدور كل منها؟ووجه سؤالا ثالثا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي نص على الآتي:

تنشر مؤخرا في إحدى الصحف اليومية خبرا مفاده أن 1400 مهندس بعضهم لا يجهل مؤهلا وآخر يحمل مؤهلا متوسطا وثمة فئة ثالثة يعملون بمؤهل مطعون في صحته وأن كل منهم معهود إليه بالإشراف على مشاريع بالملايين وربما بالمليارات وأن البحث والتحري ما زال جاريًا وقد يسفر عن شهادات أخرى مزورة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما مدى صحة الخبر المنشور أعلاه؟ وما ظروف وملابسات اكتشاف هذه الواقعة؟

-2 من اكتشف هذه الواقعة؟ وما بياناته؟

-3 آلية التعيين في وظيفة مهندس لدى وزارة الأشغال العامة وما الجهة المنوط بها التدقيق فيما يقدمه طالب الوظيفة من مستندات؟

-4 من المسؤول عن تعيين أصحاب الشهادات المزورة وهل تشترك جهات أخرى في عملية التعيين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما دور كل جهة؟

-5 جملة المبالغ التي تحصل عليها أصحاب الشهادات المزورة دون وجه حق منذ تسلمهم الوظيفة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

-6 ما مصير هؤلاء الأشخاص بعد اكتشاف الواقعة وهل هم لا يزالون على رأس عملهم؟

-7 ما المشاريع التي كانت مسندة إلى أصحاب الشهادات المزورة؟ وما مصيرها؟

الشاهين للرومي: ما إجراءات «البلدية» تجاه الإعلانات المخالفة للقانون؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي جاء في مقدمته ما يأتي:فيما يخص الضوابط المالية والمرورية والأخلاقية للإعلانات التجارية بالشوارع، فقد نصت المادة (49) من الدستور على أن «مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت»، ولما لوحظ في الآونة الأخيرة من انتشار الإعلانات التجارية، ناهيك عن محتواها الذي في بعض الأحيان يخالف عادات وتقاليد أهل الكويت، ما يؤثر سلبا على النش»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 -هل هناك تنسيق بين بلدية الكويت والإدارة العامة للمرور لوضع الإعلانات التجارية في الأماكن المناسبة بعيدا عن اللافتات الأخرى بالطرق لتلافي الحوادث المرورية؟

2 - هل تراعي الآداب العامة وأحكام الشريعة الإسلامية في هذه الإعلانات من حيث محتواها وموضوعها وشكلها والصور التي تحملها؟

3 - ما الإجراءات التي تتخذها بلدية الكويت تجاه الإعلانات المخالفة للقانون واللوائح المعمول بها؟ مع تزويدي بعدد المخالفات التي تم ضبطها وقيمتها المالية منذ بداية العام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

النصف يسأل باسل الصباح عن معايير تعيين الأطباء لمدة محدودة بنظام «Locum»

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح قال في مقدمته:

كما هو معلوم أن وظيفة لوكم «Locum» في وزارة الصحة هي وظيفة مؤقتة لتعيين أطباء لمدة محدودة «عدة أشهر» وذلك لتغطية النقص في عدد الأطباء في حال الإجازات أو لعدم وجود درجات من ديوان الخدمة المدنية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما معايير اختيار اطباء «Locum»؟ ومنذ متى هذا النظام في وزارة الصحة؟

2 - هل أعلن عن هذه الوظائف؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من هذه الإعلانات خلال السنوات الخمس الماضية.

3 - ما سياسة القبول لوظائف «Locum»؟ وهل توجد اختيارات ومقابلات لهؤلاء الأطباء؟

4 - هل شكلت لجان لإجراء المقابلات؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي باللجان المشكلة خلال السنوات الخمس الماضية؟

5 - هل تم معادلة شهادات الأطباء الذين قبلو في نظام «Locum» من وزارة التعليم العالي؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من المعادلات للذين قبلوا في هذه الوظيفة وما جنسياتهم؟ وكم عددهم خلال السنوات الثلاث الماضية؟

6 - كشف باسماء الأطباء الذين قبلوا في وظيفة «Locum» مصحوبا بمسمياتهم الوظيفية وأماكن عملهم والمدة التي قضوها في وظيفة «Locum» خلال السنوات الثلاث الماضية.«ح.ظ».

7 - هل قيم هؤلاء الاطباء حسب القرارات الوزارة اثناء عملهم؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه التقارير لكل طبيب خلال الثلاث السنوات الماضية.

8 - نسخة من الترخيص الطبي لمزاولة المهنة لكل طبيب «Locum» عمل في الكويت خلال الثلاث السنوات الماضية مع تزويدي بنسخة من هذه التراخيص.